ريدان

محكّمة تُعنى بنقوش المسند وآثار اليمن وتاريخه

العدد الثاني عشر- شعبان ١٤٤٥هـ / فبراير ٢٠٢٤م

مِن نقوش مَحْرم بِلقيس

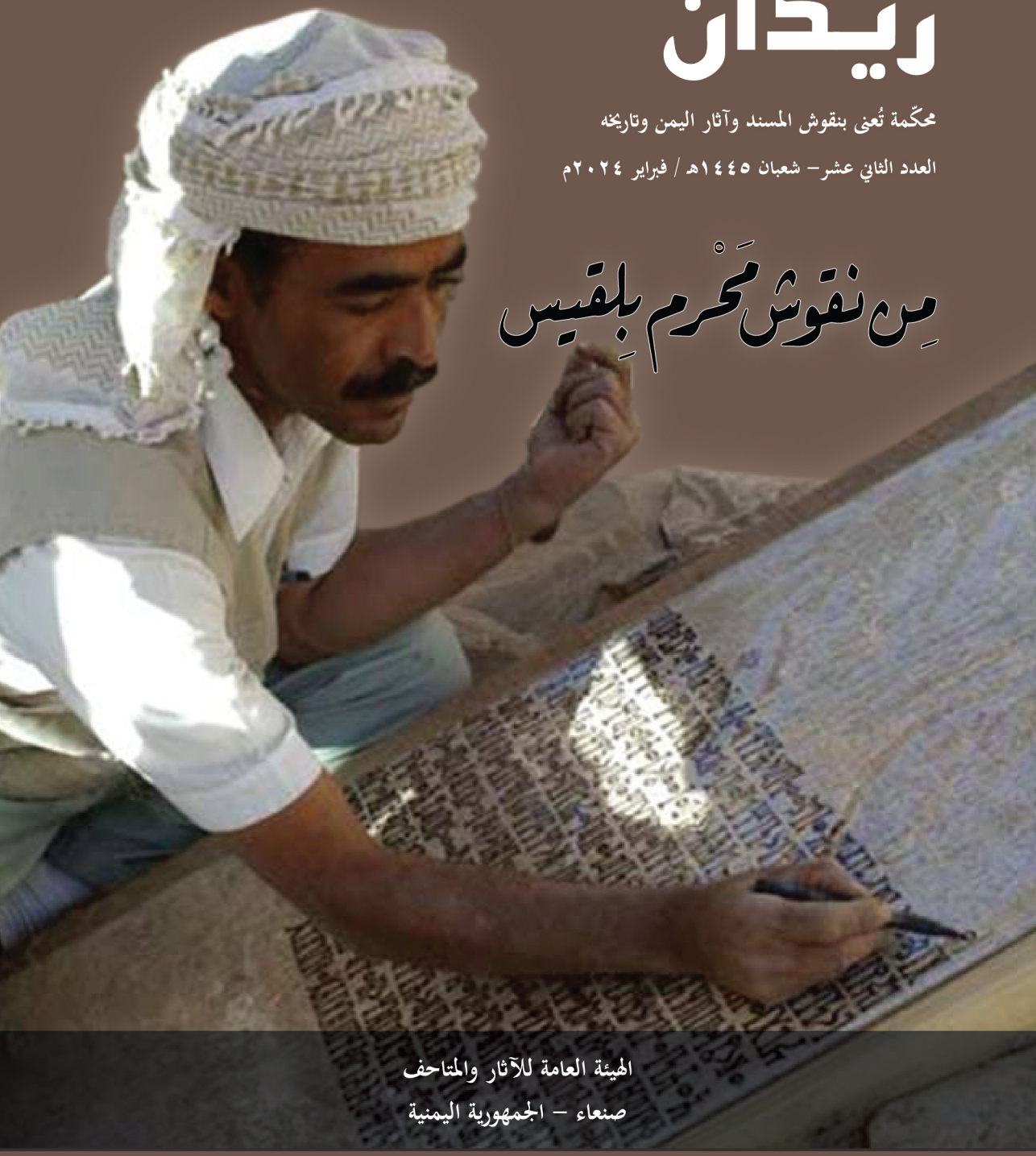

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

صنعاء – الجمهورية اليمنية

ريدان

محكّمة تُعنى بنقوش المسند وآثار اليمن وتاريخه

تأسست سنة ١٩٧٨م

العدد الثاني عشر – رجب ١٤٤٥هـ / فبراير ٢٠٢٤م

المشرف العام

رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف

عُباد بن علي الهيّال

رئيس التحرير

أ.د.علي محمد الناشري

مدير التحرير

أ.د.عبدالحكيم شايف محمد

التنسيق والإخراج الفني

آمال عبدالله الخاشب

الهيئة الاستشارية :

أ.د.إبراهيم محمد الصلوي

أ.د.إبراهيم محمد المطاع

أ.د.عبدالله عبده أبو الغيث

أ.د.محمد سعد القحطاني

أ.د.منير عبدالجليل العريقي

أ.م.د.فيصل محمد البارد

صورة الغلاف الأمامية للأستاذ جمال محمد مُكْرِد من موظفي الهيئة العامة للآثار والمتاحف

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

صنعاء– الجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم:

((يأتيكم أهلُ اليَمن، هم أرقُّ قلوباً، وألينُ أفئدة، يريدُ القَومُ أن يَضَـــعُوهم ويأبى اللهُ إلا أنْ يرفعهم))

المحتويات

شروط النشر ٤

افتتاحية العدد_____ ٥

أ.عُباد بن علي الهيال

من نقوش محرم بلقيس.....٦

نقوش _____ ١١

أ.د علي محمد الناشري

دراسة تحليلية لنقشين سبئيين من نقوش محرم بلقيس (معبد اوام) ١٢

أ.م.د فيصل محمد إسماعيل البارد

نقوش سبئية جديدة من محرم بلقيس (معبد أوام) تعود إلى عهد شمر يهرعش، ملك سبأ وذي ريدان

دراسة في دلالاتها التاريخيَّة.....٣٣

د.عبدالله حسين العزي الذَفيف

نقشان سبئيان من محرم بلقيس (معبد أوام) ٨٧

د.محمد مسعد أحمد الشرعي

نقشان سبئيان من محرم بلقيس (معبد أوام)

دراسة في دلالتيهما اللغوية والتاريخية.....١٢٠

د.يحيى عبدالله داديه

نقشان سبئيان من نقوش الإهداءات للمعبود إلمقه من محرم بلقيس (معبد أوام)

دراسة وتحليل.....١٦٧

أ.علي ناصر صوَّال

دراسة لغوية وتاريخية لثلاثة نقوش سبئيَّة من محرم بلقيس(معبد أوام).....١٩٥

تقرير ____ ٢٣٧

د.أحمد علي صالح فقعس

لمحة تاريخية عن نقوش الزبور المحفوظة في المتحف الوطني بصنعاء ٢٣٨

دراسات ____ ٢٥١

أ.فؤاد عبد الله علي القشم

الحفاظ على الآثار الإسلامية وإشكاليات ترميمها ٢٥٢

د.صالح أحمد الفقيه

شاهد قبر الأمير عز الدين محمد بن أحمد بن الحسين (ت٩٣٧هـ/١٥٣١م)

دراسة أثرية فنية.. ٢٨٨

دليل ____ ٣١٣

أ.رياض عبدالله عبدالكريم الفرح

دليل الموضوعات التاريخية والأثرية المنشورة في مجلة دراسات يمنية ومجلة الإكليل ٣١٤

دراسات

الحفاظ على الآثار الإسلامية وإشكاليات ترميمها

فؤاد عبد الله على القشم*

الملخص :

تناول البحث عملية ترميم الآثار الإسلامية بوصفها وسيلة هامه وضرورية في مسألة الحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري التي تمثل المباني والمعالم الأثرية الإسلامية جزءاً كبيراً منه مركزاً على توصيف وتحليل الإشكاليات التي تواجه عملية الترميم (خاصة ترميم المساجد) ووضع مقترحات حلول لتلك الإشكاليات، وكان لابد قبل الخوض في تلك الإشكاليات ونتائجها السلبية تناول العمارة اليمنية الإسلامية ومعرفة أصولها القديمة وأنواعها والمؤثرات التي أثرت فيها الى جانب أهميتها، وكذلك تناول التعريف العالمي للإرث الثقافي والتعرف على مفاهيم الحفاظ واستراتيجية تحقيقه وعرض مفصل لمبادئ وتوصيات (الاتفاقيات والمواثيق العالمية) المتعلقة بالحفاظ التي شملت موادها كثيراً من المعايير والمحاذير لأهميتها في وضع خطط واستراتيجيات الحفاظ، كما تناول البحث الخطوة التي تسبق عملية التدخل (للترميم) وهي مرحلة توثيق المبنى أو المعلم الاثري. وقد تم تناولها بالتفصيل لأهميتها. وختم البحث بتوصيات عامة وتوصيات فنية.

كلها عناوين ومفاهيم نعتقد أن من المهم إطلاع المسئولين والمشتغلين عليها، أملين أن يسهم هذا في توحيد منهاج التعامل مع المعالم الأثرية الاسلامية وفي الخروج باسلوب يمني موحد لعملية ترميمها.

المقدمة: تزخر المدن اليمنية بالكثير من المعالم الأثرية (الإسلامية) المهمة على اختلاف انوعها ووظائفها كالمساجد والجوامع . والقباب والاضرحة . والمدارس الإسلامية الى جانب المنشآت المائية والأسواق وغيرها من المنشآت المعمارية المدنية والدينية ،التي خلفها لنا الأجداد خلال العصر الإسلامي الذي امتاز باهتمام واضح بالمنشأت الدينية خاصةً حيث انعكس ذلك الاهتمام في إتقان عمارتها وتزيين سقوفها بالمصندقات الخشبية وزخرفة جدرانها (الداخلية) بزخارف جصية ، مما عكس مستوى الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي ساد البلاد آنذاك .

*مدير عام مكتب الهيئة العامة للآثار والمتاحف فرع الأمانة.

ولا تأتي أهمية هذه المعالم الأثرية (الإسلامية) فقط في أنها تشكل أهمية أثرية يجب الحفاظ عليها وحمايتها (بصيانتها وترميمها بالشكل الصحيح والمدروس) ، بل تأتي أهميتها كذلك في أنها تمثل الدليل المادي وأحد عناصر الهوية الايمانية للبلاد في العصر الإسلامي بكل مراحله التاريخية، وهو الشيء الذي لم يحظَ بالاهتمام والعناية المطلوبة خلال الخمسة العقود الماضية، فأهُملت تلك المعالم الإسلامية ودُمر وخُرب بعض منها وحل محلها بناء مسلح (اسمنتي) غريب بعيد عن الطابع المعماري المحلي (اليمني) خضع أغلبها لإضافات واستحداثات وتوسعات كارثية لم تولِ أي اهتمام للجانب الأثري والتاريخي لتلك المعالم خاصة المساجد والأضرحة، وشوهت الملامح الأثرية لكثير منها بسبب الصيانة العشوائية والترميم غير المدروس والتدخل غير المناسب .

العمارة اليمنية والتراث الثقافي:

تعد العمارة اليمنية من أهم مظاهر الأبداع الفني الذي برع فيه اليمنيون منذ ما يقارب أربعة الاف سنة، يتضح ذلك من خلال المباني الاثرية الموجودة في كثير من المواقع الاثرية في عموم محافظات اليمن كالبقايا العمرانية لمعابد (أوام وبرأن والمقه وسد مارب) في مارب وكذلك المنشآت المعمارية في الجوف كمدينة براقش (يثل) وفي مدينة صرواح بمارب وفي العاصمة (تمنع) بشبوة وغيرها الكثير من (بقايا) المنشآت المعمارية والمباني العمرانية التي احتوتها المواقع الأثرية المنتشرة في معظم مناطق اليمن أوفي المواقع الأثرية التي كشفت عن بقاياها المعمارية أعمال التنقيب الاثري في وقت سابق ، ويرجع تأريخها الى عصور ما قبل الإسلام ، وكلها شواهد وأدلة على ان اليمنيين كان لهم مهارة وذوق في فن العمارة ، وكان لهذه العمارة خصائص و مميزات استمدت أصولها من البيئة اليمنية التي شكلت بدورها اهم عوامل التنوع الهائل في طرز وأساليب فن العمارة في اليمن .

أما في المرحلة الإسلامية فما زالت جميع المدن اليمنية تزخر بالكثير من الآثار المعمارية (الإسلامية)، التي تنوعت بدورها الى ثلاثة أنواع رئيسية من العمائر هي [١] :

أولاً: أنواع الآثار المعمارية الإسلامية في اليمن:

- **منشآت دينية:** كالمساجد والجوامع والمدارس والقباب والاضرحة

[١] د/ محمد العروسي، العمارة اليمنية في العصر الإسلامي، مجلة الاكليل العدد ٢٧ – صنعاء ٢٠٠٢م. صفحة ٦٦

- **منشآت مدنية:** كالقصور والمنازل المنشئات العامة كالمدن والأسواق والسماسر (الخانات) والوكالات التجارية والحمامات والحدائق العامة والأسبلة وغيرها.

- **منشآت حربية:** كالقلاع والحصون والاسوار والأبراج والمداخل المحصنة وغيرها.

تشكل هذه الأنواع الثلاثة من العمائر الإسلامية أهمية أثرية في مجملها، الا اننا في هذا البحث تناولنا النوع الأول المتمثل في (المساجد او الجوامع والمدارس والقباب والأضرحة والأسبلة) وهي معالم أثرية إسلامية مهمه إذ يرجع تاريخ بناء أقدم المساجد الى السنوات الأولى من الهجرة ولذلك يجب حمايتها والحفاظ عليها، و وجد في اليمن عدد كبير من المساجد العامرة والتي يرجع تاريخ تأسيسها الى القرون الهجرية الأولى [١] الى جانب أعداد هائلة من المساجد التي بنيت في القرون التالية في مختلف المدن والمناطق اليمنية، تكمن أهمية البعض منها في تنوع أساليب وطرق البناء وجمال عناصرها الزخرفية المنفذة بدقة على معظم مكوناتها المعمارية أشهرها : مسجد ذي أشرق في محافظة إب (القرن ٤هـ) ، مسجد العباس في أسّناف خولان (القرن ٦هـ)، مسجد الأمام عبدالله بن حمزة – ظفار ذيبين –عمران (القرن ٧هـ) ومسجد الأعور- ريمة (القرن ٧هـ) [٢].

ثانياً: العوامل التي اثرت على العمارة الإسلامية في اليمن [٣]:

التأثير المحلي: تأثرت العمارة اليمنية (الإسلامية) بالنمط والطراز المعماري والزخرفي الذي كان سائداً في اليمن القديم، وظهر ذلك التأثير بوضوح في: استمرار استخدام اسلوب نفسها المنشآت القديمة وللوظيفته نفسها (كالقلاع والحصون والمنشآت المائية ومدافن حفظ الحبوب)، وتحويل العديد من المعابد (والمباني) القديمة الى مساجد، الى جانب إعادة استخدام مواد بناء أو عناصر معمارية سبق استخدامها في تشييد مباني قديمة كالدعامات والألواح الحجرية والقطع الحجرية المستخدمة في البناء نفسة [٤]، وما زالت بعض منها قائمة في بعض المساجد، وكذلك استخدام طرق وأساليب البناء والزخرفة القديمة والتوفيق بين التقاليد المعمارية القديمة والإسلامية في عمليتي البناء والزخرفة[٥].

---

[١] د/ محمد العروسي، المرجع السابق – صفحة (٦٦،٦٧).

[٢] العروسي، المرجع السابق – صفحة ٦٧.

[٣] المرجع السابق صفحة ٧٦

[٤] المرجع السابق صفحة ٧٧

[٥] المرجع السابق صفحة ٧٧

التأثير الخارجي: تأثرت العمارة اليمنية (القديمة) في القرنين الثالث والرابع الميلاديين بالعمارة اليونانية، وفي القرن السادس الميلادي بطراز العمارة البيزنطية وبشكل محدود تأثير ساساني في أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع الميلادي[١].

اما في العصر الإسلامي فقد تأثرت العمارة اليمنية بتقاليد وفنون معمارية عديدة ومتنوعة ظهرت في العراق وبلاد الشام ومصر منذ العصر الاموي[٢]، مروراً بتأثيرات العمارة الفاطمية، والأيوبيه، وظهور التأثير الهندي على عمائر المناطق الساحلية[٣].

ولمعرفة الأهمية التي تشكلها العمارة اليمنية المتمثلة في المباني الأثرية (القديمة والإسلامية) فلابد من معرفة (ما المقصود بالتراث الثقافي؟) وما الأهمية التي يمثلها هذا التراث؟

المفاهيم والمعايير والاتفاقيات العالمية حول التراث وحمايته: –

أولاً: المفاهيم العالمية للتراث: وللإجابة على السؤال السابق لابد من استعراض المفهوم العالمي الوارد في الاتفاقيات والمواثيق العالمية، لعل أهم تلك الاتفاقيات هي'' اتفاقية التراث العالمي '' التي اعتمدت سنة (١٩٧٢م). حيث جاء تعريف اليونسكو للتراث الثقافي فيها كما ورد في المادة رقم (١) من اتفاقية التراث العالمي (١٩٧٢م): (حيث) يعني "التراث الثقافي" لأغراض هذه الاتفاقية:

الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن ،أو العلم.

[١] العروسي، المرجع السابق صفحة ٧٧

[٢] المرجع السابق صفحة ٧٨

[٣] المرجع السابق صفحة ٧٨

المواقع: أعمال الانسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجيه، أو الأنثروبولوجية[١].

كما أعدت (اتفاقية التراث العالمي) التراث الثقافي: أنه ثروة لا تقدر بثمن ولا يمكن تعويضها. وإن اندثار أو زوال أي بند من هذا التراث الثمين يعد إفقارا لتراث جميع شعوب العالم[٢]، ما يعني أن التراث المعماري او العمراني هو كل ما شيده الانسان من مباني ولها أهمية وقيمة أثرية وتاريخية، وتشمل:

١) المعالم (المباني): وما تحتويه من زخارف واثاث ثابت مرتبط بها وببيئتها.
٢) المناطق العمرانية: كالمدن والقرى بجميع مكونات نسيجها المعماري وكذلك طرقها ومساحاتها وخدماتها العامة. أي أن ''المعلم التاريخي لا يشمل فقط العمل المعماري لوحده بل يشمل أيضا المحيط والنسيج الحضري المحيط به''[٣].

وتأتي أهمية التراث في أنه يمثل ذاكرة الأمة وهويتها الحضارية، وتعتبر عملية الحفاظ عليه بصفة عامة في غاية الأهمية، حيث أن القيم التاريخية والاجتماعية والسياسية الى جانب القيم الروحية والدينية وكذلك الفنية التي تمثلها تلك (المعالم الاثرية) تشكل في مجموعها العوامل الرئيسية للاهتمام بمسألة الحفاظ عليها، ناهيك عما تمثله من قيمة اقتصادية وسياحية.

مما سبق نستطيع القول ان العمارة اليمنية المتمثلة في المباني والمعالم الأثرية (القديمة والإسلامية) تعد إرثاً معمارياً له أهمية كبيرة كونه إحد مقومات الإرث الثقافي (اليمني)، ويجب حمايته والحفاظ عليه. ويقصد بالحفاظ على المبنى التاريخي هو حفظه كله، الحفاظ على مواد بنائه، أساليب البناء والإبداع في المبنى، عناصره الزخرفية، تصميمه الداخلي والحفاظ على وظائفه وعلاقته بمحيطه الخارجي والحفاظ على المبنى التاريخي يقصد به أيضا الحفاظ على صفاته المميزة؛ حيث أن لكل مبنى ما يميزه عن غيره، وبذلك فإن عملية التعامل تختلف من مبنى لآخر [٤] . فمفهوم المحافظة يعني عدم إضافة أي شيء او

---

[١] المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي* – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNECO) اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، مركز التراث العالمي، ١٠ يوليو ٢٠١٩م، صفحة (٢١).
(تمت ترجمة هذه النسخة من المبادئ التوجيهية ونشرها وطباعتها بدعم وتمويل المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي)

[٢] المرجع السابق ص ٩

[٣] المادة رقم ١ من ميثاق البندقية.

[٤] المحاري، المرجع السابق، صفحة ١٤٧.

عدم حذف اي شيء من المبني بل المحافظة عليه وحمايته من التلف. ولعملية الحفاظ على المباني الاثرية أساليب وأدوات أو مراحل وخطوات، لكل مرحله منها مفهوم أو مصطلح * * يمثل مستوى للتدخل المطلوب في المبنى، ويحدد هذا المستوى (حالة المبنى – ونوعية سبب التلف – والاستخدام المستقبلي للمبنى) وجميع تلك المفاهيم تصب نحو هدف واحد هو الحفاظ على التراث الثقافي، **كما أن** جميع المصطلحات تعبر عن جميع الإجراءات المتخذة لضمان حماية الممتلك الثقافي وحفظه وإطالة عمره. وتشمل أعمال الدراسة والتوثيق، والمعالجة وإعادة البناء والصيانة الوقائية والصيانة الدورية وغيرها من الإجراءات [١] .

وجميع تلك المصطلحات تقع الآن تحت مظلة مصطلح أو مفهوم جديد وشامل وهو:

- إدارة التراث الثقافي (Cultural Heritage Management)
- أو إدارة المواقع التراثية. (Heritage Sites Management)

ثانياً : مفاهيم الحفاظ على التراث :

مفهوم الحماية: يتم التعامل مع مفهوم الحماية علي مستويين [٢]:

الأول: هو مفهوم الغرفة (The Room Concept) يجعل المنطقة المراد حمايتها أشبه بالغرفة المغلقة لها أبعاد محددة سواء كانت تلك الأبعاد مادية أم معنوية والتي من شانها تكوين الشخصية المميزة للمكان.

الثاني: فهو مفهوم المنطقة (The Zone Concept) وهو مجموعة اطر للحماية تعمل كنطاقات حماية مترابطة ومتداخلة توفر كل منها أسلوب حماية محدد وتضم حماية المبني الأثري وتضم نطاق الحماية الاجتماعية ونطاق الحماية العمراني ونطاق الحماية الاقتصادية .

مفهوم الإصلاح: تناوله باحثون على أنه اصلاح وترميم العناصر التالفة للمبنى الأثري نتيجة لهبوط في أساساته وذلك إنقاذاً له من الانهيار ولكن مع مراعاة الشروط والمواصفات في إجراء هذه

* * سيتم تناولها بشكل أوسع ضمن المفاهيم.

[١] المحاري، المصدر السابق – ص ١٤٧

[٢] أ.م.د/ أحمد عبد القوي محمد، إشكالية اعمال الترميم والحفاظ على التراث المعماري من خلال ترميم بعض آثار البهنسا الإسلامية– مجلة دراسات في آثار الوطن العربي (العدد ١٨) صفحة ١٥٦٩

العملية حتى لا يفقد المبني قيمته الأثرية[١] ، وأخرون ذهبوا الى انه استبدال المواد التالفة التي لا يمكن إنقاذها والتي تضررت أو تلفت لتصدع أصاب المبنى الأثري نتيجة حدوث هزة أرضية او تأثر تربة الأرض المقام عليها المبنى الاثري بمياه جوفية، كما يعني أيضا تقوية الأماكن الضعيفة في المبنى أو الأرض المقام عليها .[٢] اما مسألة المواد المستخدمة في ذلك الإصلاح أو الاستبدال فهناك من يرى أنه يجب أن تكون من نفس نوعية المواد التي أقيم منها المبنى، ورأي آخر يفضل الاهتمام بالمنطق المعماري على الاهتمام بمجرد أحجار وذلك عند القيام بإصلاح مبنى أثري له نظام معماري خاص، وهذا الرأي الأخير قد يؤدي الى تشويه الملامح الأثرية والفنية للمبنى إن استخدم بإفراط.[٣]

مفهوم الترميم: كلمة الترميم يقصد بها لغَةً عملية الإعادة أو الاسترجاع، وهي عملية متخصصة، تهدف إلى الكشف عن القيمة الجمالية والتاريخية للأثر وحفظه، كما أنها عملية قائمة على أساس احترام للمادة الأصلية والوثائق الحقيقية ويجب أن تتوقف أعمال الترميم عندما يبدأ التخمين[٤].

والترميم هو أحد الأساليب المستخدمة في علاج المباني الأثرية ومحاولة إعادتها الى شكلها وحالتها الأصلية التي كانت عليها، وتبدأ بتحديد الأجزاء التي تعود لفترة ترميم سابقة، والأخذ في الاعتبار أنه يجب احترامها والحفاظ عليها. ولا يمكن تبرير إزالة احداها إلا ضمن ظروف معينة، كأن يكون الجزء المراد إزالته أقل أهمية من الجزء المراد استظهاره، على أن يتم توثيق الأجزاء المزالة بشكل دقيق.[٥]

مفهوم الصيانة الوقائية: يقصد بها الإجراءات التي يتم اتخاذها لمنع (أو للحد من) تلف وقع فعالاً أو يحتمل وقوعه باستخدام الوسائل المناسبة، و يقصد بها ايضا القيام بأعمال مراقبة الدورية التي من شأنها أن تدرأ الخطر عن المباني الأثرية [٦]، وذلك بالتحكم بالبيئة المحيطة لمنع تنشيط عوامل التلف كالتحكم في درجات الحرارة والرطوبة والإضاءة بداخل المباني ، الى جانب أعمال التنظيف المستمرة

---

[١] أ /عبد الرحيم يوسف احمد مكي، "دور الصيانة الوقائية في الحفاظ على المباني الأثرية"، مجلة العمارة والفنون العدد التاسع – صفحة ٤٤٤.

[٢] أحمد عبد القوي، المرجع السابق–صفحة ١٥٧٠

[٣] أحمد عبد القوي، المرجع السابق –صفحة ١٥٧٠

[٤] المحاري، المرجع السابق، صفحة ١٤٩

[٥] المحاري، المرجع السابق صفحة ١٤٩

[٦] عبد الرحيم يوسف احمد مكي، المرجع السابق – صفحة ٤٤٥

واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الحريق والتخريب والسرقة [١]. حيث تهدف الصيانة الوقائية إلي السيطرة علي التلف ومنعه أو الحد منه قبل ظهوره [٢].

مفهوم الحفاظ: تهدف هذه العملية إلى الإبقاء والحفاظ على الوضع الحالي للمبنى باتخاذ التدابير اللازمة المذكورة في عملية الوقاية، مع إمكانية إجراء بعض الإصلاحات الضرورية لمنع المزيد من التدهور، فعملية الحفاظ على المبنى التاريخي تتطلب بشكل أساسي الاهتمام بالمحافظة على جانبين وهما: ١- الحفاظ على مواد البناء القديمة. ٢- الحفاظ على السمات والملامح التاريخية للمبنى[٣]، فالهدف هو إصلاحها وليس استبدالها، إلا اذا تعذر ذلك الإصلاح ، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على الإضافات أو التوسعات القديمة التي أُضيفت أو نفذت خلال مراحل تاريخية قديمة (وهنا يلزم التفريق بينها وبين الاستحداثات التي يتوجب إزالتها) ، وكذلك تجنب تنفيذ التصاميم التخمينية[٤].

مفهوم التقوية: هي عملية إضافة مواد تدعيمية بداخل التركيب الأصلي لمادة البناء بغرض زيادة ديمومته وسلامته وذلك بحقنها وإدخالها في مادة الأثر عندما يثبت لناً ضعفها وعدم قدرتها على البقاء في مواجهة الأخطار وعوامل التلف مستقبلاً[٥] .

مفهوم التأهيل: هي العملية التي يتم فيها محاولة استخدام المبنى الأثري بشكل مناسب عن طريق إصلاحه وإجراء تغييرات وإضافات له، مع عدم المساس بقيمه التاريخية والثقافية والمعمارية. وتجنب الإضافات الجديدة قدر الإمكان، بحيث لا يؤثر على الملامح المميزة في المبنى.[٦]والهدف من التأهيل هو إعادة استخدام المبنى سواءً بوظيفته السابقة أو بأي وظيفة جديدة مناسبه.

إعادة التكوين[٧]: هي عملية نسخ عمل فني متواصل مثل اللوحات الفنية والزخرفية باستكمال الأجزاء المفقودة والمتدهورة منه للحفاظ على تناسقها الفني والجمالي وتنطبق هذه العملية على بعض

---

[١] المحاري، المرجع السابق، صفحة ١٤٨

[٢] مكي، المرجع السابق – صفحة ٤٤٥

[٣] المحاري، المرجع السابق صفحة ١٤٨

[٤] المرجع السابق صفحة ١٤٨

[٥] المرجع السابق، صفحة ١٤٨

[٦] المرجع السابق، صفحة ١٤٩

[٧] المحاري، المرجع السابق، صفحة ١٥٠

الممتلكات الثقافية المهددة بالزوال، مما يتطلب نقلها لمكان آخر أكثر أمناً وحفظاً كنقل مبنى إلى مكان آخر أو نقل تمثال أو عمل فني إلى داخل المتحف.

إعادة البناء[١] او(التجديد): هي الخطوة التي يتم فيها تنفيذ أعمال إنشاء جديدة إما كاملة أو لأجزاء أو ملامح غير موجودة من موقع أو مبنى، نظراً لتعرضه لظروف معينة أدت إلى تدميره.

وأعتبر(Bernard Feilden) في كتابه (conservation of historic building) هذه المفاهيم مستويات لدرجة التدخل المطلوب للحفاظ على المباني التاريخية وقسمها إلى سبعة مستويات أو درجات تدخل تبدأً تصاعديا من حيث أولوية البدء بأي واحد منها، ابتداءً بالوقاية وانتهاء بإعادة البناء فجاء ترتيبها على النحو التالي[٢]: (الوقاية –الحفاظ –التقوية –الترميم –التأهيل –إعادة التكوين –إعادة البناء).

وأن الذي يحدد مستوى التدخل هو بشكل أساسي حالة المبنى ونوعية مسببات التلف ويمكن إضافة الاستخدام المستقبلي المقترح، وليس بالضرورة استخدام جميع هذه الدرجات من التدخل في مشروع واحد من عملية الحفاظ. والمهم هو الوضع في الاعتبار أن الأفضل في عملية الحفاظ هو نسبة التدخل الأقل مع تحقيق الحفظ المناسب[٣].

ثالثاً: الاستراتيجية والمنهجية

لتحقيق الحفاظ على هذا الإرث الحضاري والثقافي المتمثل في المباني والمعالم الأثرية لابد أولاً من توحيد وترجمة تلك المفاهيم في معايير وضوابط لأعمال الترميم وتلتزم بها الجهات القائمة على تنفيذ وتمويل أعمال ترميم المباني والمعالم الأثرية، '' وذلك يستلزم وضع تلك الضوابط والمعايير في (كود) ،، [٤]. (محلي –يمني) يتم تحديده من خلال المتخصصين والخبرات والمناقشات في ضوء المفاهيم والاتفاقات الدولية وملاءمتها بالقوانين اليمنية، والأخذ في الاعتبار ضرورة اتباع الأساليب والتقنيات التقليدية (قدر الإمكان) عند تنفيذ أعمال الترميم المعماري أو عند تحضير المواد التقليدية التي سيتم استخدامها

[١] المرجع السابق، صفحة ١٥٠

[٢] المرجع السابق، صفحة ١٤٧

[٣] المرجع السابق، صفحة ١٤٨

[٤] أحمد عبد القوي، المرجع السابق، صفحة١٥٧٣

في تلك الاعمال، وهي أساليب وطرق تقليدية ما زالت تستخدم حتى اليوم (يجب المحافظة على استمرارها وتشجيع ودعم من يشتغل وفقها من الخبرات المحلية، والعمل على محاولة إحياء ما تبقى منها)، ومن ثم يتم تدريب كوادر يمنية على ذلك الكود لتنفيذ أعمال الترميم الأثري (المعماري) وفقه.

ويرى (عبد القوي) [١] انه '' لابد من اتباع منهج علمي للتمكن من وضع كود وضوابط لترميم المبنى أو المعلم المستهدف للترميم'' (ويتطلب هذا المنهج وضع استراتيجية[٢] تشتمل علي: تحديد العوامل التي ادت إلى تدهور الأثر وتقييم أعمال ترميم سابقة وفي ضوئها يتم مراجعة الأسباب وايجاد الحلول.

وذهب الدكتور(مكى) الى أن هذه المصطلحات (المفاهيم) تعتبر أدوات عمليات الصيانة والحفاظ علي المباني الأثرية وكل أداة يتم استخدامها حسب متطلبات المرحلة نفسها[٣] ، ووضع مراحل رئيسية لمشروعات الحفاظ والصيانة الوقائية (متداخلة ومتوازية) تحتوي علي العديد من الدراسات في كافة المجالات وتنتهي بأعداد مشروع متكامل للحفاظ [٤] هي:

- **التوثيق:** توثيق شامل للمبنى بجمع المعلومات والبيانات ميدانياً، وإعداد قاعدة بيانات، الى جانب توثيق الوضع الراهن وتحديد الأضرار وأسبابها. (سنتناولها بشكل أكثر تفصيلاً لاحقاً)
- **التحليل** :تحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها في مرحلة التوثيق، وهذا سيؤدي الى تحديد المشكلات القائمة وبالتالي وضع مقترحات لمعالجتها.
- **التعامل والتطبيق:** وفيها يتم وضع أو اختيار الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع (المعلم المستهدف) كمقترح لمشروع الحفاظ والترميم لهذا المعلم [٥].

ويجب التقيد والالتزام في كل مرحل من المراحل الثلاث السابقة بمراعاة مجموعه من المعايير العامة وكذلك المعايير الفنية. وللتعرف على معايير ومحاذير الحفاظ على التراث الثقافي المعماري لابد من الاطلاع على أهم المبادئ والتوصيات وكذلك المعايير التي جاءت في المواثيق والاتفاقات العالمية ذات العالقة بعملية الحفاظ على التراث المعماري والتراث الثقافي بشكل عام.

---

[١] المرجع السابق صفحة ١٥٧٤

[٢] المرجع السابق صفحة ١٥٧٤

[٣] مكي، المرجع السابق، صفحة ٤٤٤

[٤] مكي، المرجع السابق صفحة ٤٤٤

[٥] مكي، المرجع السابق، صفحة ٤٤٤

رابعاً: مبادئ وتوصيات (الاتفاقيات والمواثيق العالمية) للحفاظ على التراث الثقافي (المعماري):

شكلت المبادئ والتوصيات المنبثقة عن المواثيق والاتفاقات العالمية ذات العلاقة بعملية الحفاظ على التراث المعماري أهمية في رسم ووضع منهج واستراتيجية (خطط) الترميم والصيانة للمباني التاريخية وجعلت من إجراءات الحماية والصيانة للتراث الثقافي متفق عليها على المستوى العالمي[١]. وفيما يلي أهم مواد تلك المواثيق:

١) ميثاق البندقية:

وهو من أهم تلك الاتفاقات والمواثيق والذي أُعتبر اساساً انبثقت منه مواثيق لاحقه: وهو الميثاق الذي انبثق عن المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والفنيين في المعالم التاريخية الذي عقد في مدينة البندقية في مايو ١٩٦٤م، أهم مواده:

- مفهوم المعلم التاريخي لا يشمل فقط العمل المعماري لوحده بل يشمل أيضا المحيط والنسيج الحضري أو الريفي المحيط به، والتي هي دليل على حضارة معينة أو تطور مهم أو حدث تاريخي (المادة رقم ١).
- ضرورة الاستعانة بجميع العلوم والتقنيات التي بإمكانها المساهمة في دراسة وحماية التراث المعماري. (المادة رقم ٢)٠
- من الإجراءات الأساسية في عملية حفظ المعالم التاريخية تنفيذ الصيانة بشكل مستمر(المادة ٤).
- توظيف المبنى التاريخي بما يفيد المجتمع يساعد بشكل كبير في عملية الحفاظ عليه، ولكن دون أن يؤدي هذا الاستخدام إلى إحداث تغيير في تخطيط المبنى أو زخارفه.(مادة ٥).
- ضرورة المحافظة على النسيج/المحيط القديم، بحيث ألا يسمح بالبناء، الهدم أو التغيير فيه والذي بالإمكان عند حدوثه أن يغير من العلاقة بين الكتلة واللون فيه (مادة ٦)٠
- عملية الترميم هي عملية عالية التخصص، تهدف إلى الحفاظ والكشف عن القيمة الجمالية والتاريخية للأثر، وهي عملية قائمة على أساس احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية. ويجب أن تتوقف أعمال الترميم عندما يبدأ التخمين .علاوة على ذلك فإن أي عمل اضافي إن كان لا غنى

[١] المحاري المرجع السابق، صفحة١٥١

عنه، يجب أن يكون متميزا عن التركيب المعماري ويحمل طابعا حديثا .بالإضافة إلى أن أي أعمال ترميم يجب أن يسبقها دراسات تاريخية وأثرية للمبنى (مادة ٩) .

- يجب احترام جميع المساهمات الصحيحة التي ترجع إلى جميع الفترات التاريخية لبناء الأثر، حيث أن وحدة الطراز ليس هو الهدف من الترميم. وعندما يضم المبنى أعمال متداخلة ترجع لفترات مختلفة فان الكشف عن الحالة السابقة لا يسمح به إلا ضمن ظروف استثنائية وعندما يكون ما سوف يتم إزالته ذو أهمية أقل من الجزء الذي سيتم استظهاره من حيث قيمته التاريخية أو الأثرية أو الجمالية، وأن حالته من الحفظ جيدة بما فيه الكفاية لتبرير هذا الفعل. وأن عملية تقييم أهمية العناصر التي سيتم تحطيمها واتخاذ القرار فيها لا يمكن اسنادها فقط إلى الشخص المكلف بالعمل (مادة ١١) .
- إن استكمال الأجزاء المفقودة يجب أن يدمج بانسجام مع الكل، وفي نفس الوقت يجب تمييزها عن الأجزاء الأصلية؛ حتى لا يتم تزييف الأدلة التاريخية والفنية (مادة ١٢).
- لا يسمح بإجراء إضافات إلا إذا كانت لا تحط أو تنتقص من الأجزاء الأخرى المهمة في المبنى أو على تكوينه التقليدي أو على توازن مكوناته أو على علاقته ببيئته المحيطة (مادة ١٣) .
- ينبغي استبعاد جميع أعمال إعادة البناء "بالبداهة"، ماعدا ما يعرف بالترميم بالمشابهة Anastylosisوالتي هي عملية إعادة تجميع/تركيب الأجزاء المبعثرة. ويجب أن تكون المواد المستخدمة دائما سهلة التمييز، وأن تستخدم بأقل حد ممكن وبالقدر الذي يضمن الحفاظ على الأثر ويرجع له شكله الأصلي (مادة ١٥).
- ينبغي دائما أن يتم إجراء توثيق دقيق في شكل تقارير نقدية وتحليلية مصحوبة بالصور والرسومات لجميع أعمال الترميم والصيانة والتنقيب. وينبغي أن يتضمن التقرير كل مراحل وخطوات التنظيف والتقوية وإعادة التنظيم والتكامل بالإضافة إلى الملامح الرسمية والتقنية التي تم تحديدها أثناء العمل، على أن يتم أرشفة جميع هذه التقارير والعمل على نشرها (مادة ١٦) .

٢) ميثاق بورا (Burra Charter) 1979: Australia ICOMOS:

ويأتي ميثاق بورا بعد ميثاق البندقية في الأهمية كون المبادئ التي وضعها للحفاظ كانت أكثر تخصصاً من المواثيق الأخرى، حيث جاءت مواده مفصله ومصنفة، احتوت كل مادة على توصيات محدده في مجال محدد من مجالات الحفاظ.

المادة (٢) الحفاظ والإدارة: وأهم النقاط التي وردت فيها:

أ. ينغي الحفاظ إلى المواقع التي تمتلك قيمة ثقافية.
ب. ان الهدف من الحفاظ هو المحافظة والإبقاء على القيمة الثقافية للموقع.
ج. الحفاظ: جزء متكامل ضمن عملية إدارة جيدة للموقع ذات القيمة الثقافية.
د. من الضروري الحفاظ على المواقع ذات القيمة الثقافية وعدم تعريضها للخطر أو تركها في حالة غير مستقرة.

المادة (٣) المحاذير: وأهم ما ورد فيها:

١) عملية الحفاظ تقوم أساسا على احترام ما تبقى من نسيج قديم، بالإضافة إلى استخدامات ومعاني للموقع، وهذا يتطلب أخذ الحيطة والحذر بالتقليل من إجراء اي تغيير قدر الإمكان، حيث أن بقايا الإضافات والتغييرات السابقة لمكونات ونسيج الموقع هي عبارة عن شواهد لتاريخه وأهميته؛ لذلك فان عملية الحفاظ يجب أن تساعد على فهم أهمية الموقع وليس طمسه.
٢) يجب أن لا تشوه أعمال التغيير في الموقع على تكوينه أو أي شواهد يوفرها، ويجب أن لا تكون أعمال التغيير هذه قائمة على الحدس.

المادة (٤): المعرفة، المهارات والأساليب:

١) عند إجراء أعمال الحفاظ يجب أن تستخدم جميع المعارف والمهارات والتخصصات التي من الممكن أن تساهم في دراسة وعلاج الموقع.
٢) يفضل استخدام المواد والأساليب التقليدية عند إجراء أعمال الحفاظ والصيانة، ويمكن استخدام بعض المواد والأساليب الحديثة المناسبة كبدائل ممكن أن تفيد في عملية الترميم، وفي هذه الحالة يجب استخدام المواد والأساليب الحديثة التي ثبتت صالحيتها بالأدلة العلمية والتجربة العملية.

المادة (٧): الاستخدام:

١) عندما يكون استخدام الموقع هو جزء من أهميته الثقافية فينبغي الإبقاء عليه.
٢) ينبغي أن يحصل الموقع على استخدام لائق، حيث أن اي استخدام جديد للموقع يجب أن يضمن اقل تدخل أو تغيير وان يضمن استمرارية الاستخدام التي تساهم في اظهار أهميته الثقافية.

المادة ١٧: الحفاظ:

عملية الحفاظ مطلوبة عندما يضم نسيج الموقع شواهد ذات قيمة ثقافية، أو عندما لا تكون هناك معلومات كافية للقيام بأعمال الصيانة. وعملية الحفاظ تحمي نسيج الموقع من غير طمس شواهد مكوناته/انشائه واستخدامه. ويتم تطبيق نظرية الحفاظ عندما يكون نسيج الموقع ذو أهمية بحيث لا يمكن تغييره، أو عندما لم يتم إجراء فحوصات كافية تسمح باتخاذ القرار.

المادة ١٩: الترميم

لا يتم تنفيذ عملية الترميم إلا في حالة وجود أدلة كافية على الشكل أو الحالة الأصلية للموقع.

المادة ٢٠: إعادة البناء

- يمكن إجراء عملية إعادة البناء عندما يكون الموقع غير مكتمل نتيجة تعرضه للتلف أو التغيير، وفقط عندما تكون هناك دلائل كافية لإعادة الشكل الأصلي له. وفي بعض الحالات النادرة يمكن إجراء إعادة البناء عندما يكون كجزء من الاستخدام الذي يحفظ القيمة الثقافية للموقع.
- ينبغي أن تكون الأجزاء المعاد بنائها بالإمكان التعرف عليها بالفحص أو وسائل الإيضاح الأخرى.

مادة ٢١: التأهيل

- التأهيل يكون مقبولا فقط عندما يكون له أقل تأثير على قيمة الموقع الثقافية. وعملية التأهيل قد تضم إضافة خدمات جديدة أو استخدام جديد أو تغيير في حماية الموقع.
- ينبغي أن تضم عملية التأهيل أقل تغيير على النسيج المهم للموقع.

مادة ٢٢: الإضافات الجديدة:

أ. إن أي إضافات جديد للموقع يجب أن ال تؤثر على أو تطمس القيمة الثقافية له أو تؤثر على فهمه وتحط من قدره. وقد يُتعاطف مع الإضافات الجديدة إذا كان كل من محيطها، كتلتها، شكلها، مقاسها، سماتها، لونها وموادها مشابهة للنسيج الأصلي ولكن ينبغي تجنب تقليدها.

ب. يجب أن تكون الإضافات الجديدة سهلة التمييز

٣) ميثاق الايكوموس (مبادئ التحليل والصيانة والترميم المعماري للتراث المعماري:

جاء ميثاق الايكوموس محتوياً على توصيات ومعايير أكثر تخصصية وموجهة إلى المختصين في أعمال الترميم والصيانة، وقد أقر هذا الميثاق وتوصياته في اجتماعه بـ (زيمبابوي) عام ٢٠٠٣م.

ومن أهم تلك التوصيات والمعايير: (معايير عامة)

١) أعمال الترميم والتدعيم والصيانة للتراث المعماري تتطلب نظرة متعددة التخصصات.
٢) إن قيمة التراث المعماري لا تتمثل فقط في مظهره أو شكله، بل يشمل أيضا تكامل جميع مكوناته كنتاج فريد لأسلوب بناء معين لفترة ما. وبوجه خاص، فان إزالة الأجزاء الداخلية للمبنى مع الإبقاء على الواجهات الخارجية لا ينطبق مع معايير الحفاظ.
٣) يجب أن يتم الأخذ في الاعتبار جميع متطلبات الحفاظ وشروط السلامة قبل إجراء أي تغيير في وظيفة واستخدام المبنى التاريخي.
٤) تحتاج المنشآت التراثية إلى نظام وخطوات دقيقة من الدراسات والمقترحات مشابهة لتلك المنهجية المستخدمة في حقل الطب، من حيث إجراء أعمال التشخيص والمعالجة والمتابعة المدعمة بالبحوث والمعلومات، وتحديد مسببات التلف، وبالتالي اختيار الخطوات العلاجية والتحكم في مدى فعالية هذه التدخلات. ولتحقيق أقل تكلفة وأقل تدخل في ترميم التراث المعماري، فمن الضروري إعادة هذه الخطوات بصفة متكررة.

الدراسات والتشخيص:

- يجب دائما تعيين فريق متعدد التخصصات طبقا لنوع وحجم المشكلة، حيث ينبغي عليهم العمل كفريق واحد منذ الخطوة الأولى للدراسة.
- ينبغي البدء بجمع المعلومات والبيانات بشكل تقريبي بغرض إعداد خطة محكمة للأنشطة المراد القيام بها.
- عملية الحفاظ تتطلب فهم كامل للسمات المعمارية ولمواد البناء، حيث أن هذه المعلومات تعتبر مهمة في التعرف على الحالة الأصلية للمبنى ومراحل بنائه الأولى من حيث أساليب البناء أو أي تغييرات حدثت وأثرت عليه، وأخيراً عن حالته الحالية.

- في حالة اكتشاف بقايا معمارية في المواقع الأثرية أثناء إجراء الحفائر فإنه يُسمح بالتدخل لتدعيمها دون أن تكون هناك معرفة كاملة عنه، وذلك أن البقايا المعمارية عند الكشف عنها قد تحتاج إلى تدخل طارئ لتثبيتها.
- عملية التشخيص مبنية على الدراسات التاريخية والفهم الكيفي والكمي للمنشأ، فالنهج أو الفهم النوعي يعتمد بشكل أساسي على الملاحظات المباشرة للمشاكل الإنشائية وتلف مواد البناء بالإضافة إلى البحوث التاريخية والأثرية، بينما النهج الكمي يعتمد أساسا على إجراء الاختبارات سواء الإنشائية أوعلى المواد بالإضافة إلى المراقبة والتحليل الإنشائي.
- قبل اتخاذ القرار في إجراء التدخل الإنشائي فلابد أولا من تحديد مسببات التلف، ومن ثم تقييم مدى سلامة المنشأ.
- تقييم مدى سلامة المنشأ، والتي تعتبر آخر خطوة في عملية التشخيص، تتضمن إجراء الدراسات الكمية والكيفية: المراقبة/الملاحظة المباشرة، الدراسات التاريخية، الدراسات/التحليل الإنشائي بالإضافة إلى إجراء التجارب والتحاليل.
- جميع أشكال المعلومات المكتسبة من تشخيص وتقييم مدى السلامة بالإضافة إلى قرارات التدخل ينبغي أن توضع في تقرير توضيحي.

معايير العلاج:

- ينبغي لعملية المعالجة أن تركز على تحديد جذور مسببات التلف أكثر من التركيز على مظاهره.
- إن أفضل معالجة هو الصيانة الوقائية.
- إن تقييم سلامة وحالة المنشأ وفهم أهميته يعتبر أساس أعمال الصيانة والتدعيم.
- ينبغي عدم اتخاذ أي عمل إلا إذا ثبت مدى ضرورة اجرائه.
- أي تدخل في المنشأ يجب أن يكون بمقدار الحاجة اليه، بحيث يكون التدخل بأقل مقدار بما يضمن سلامة وديمومة المنشأ مع أقل ضرر على قيمته التراثية.
- إن الاختيار بين الأساليب التقليدية والمبتكرة تُتخذ لكل حالة على حدا، وأن تُعطى الأفضلية لتلك الأساليب الأقل تأثيراً والأكثر ملائمة مع القيم التراثية، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات السلامة والديمومة.

- بقدر الإمكان، ينبغي أن تتسم الإجراءات المتخذة بالقابلية للاسترجاع بحيث يمكن إزالتها واستبدالها بإجراءات وأعمال أكثر ملائمة مستقبلا، وإذا لم يكن بالإمكان إزالتها بشكل كامل فيجب إلا تحد من إجراء المزيد من التدخلات اللاحقة.
- يجب أن تتلاءم خصائص المواد الحديثة المستخدمة في أعمال الترميم مع المواد الأصلية وبالأخص على المدى البعيد بحيث لا تكون لها آثار جانبية سلبية.
- يجب المحافظة على الصفات الأصلية المميزة لكل من المنشأ وبيئته.
- ينبغي لكل تدخل، بقدر الإمكان، أن يحترم الشكل والأساليب والقيمة التاريخية لحالة المنشأ الأصلية مع المحافظة على الأدلة حتى يتم التمكن من تمييزها مستقبلا.
- يجب، قدر الإمكان، تجنب إزالة أو تغيير أي مادة تاريخية أو أي عنصر معماري مميز.
- يجب، قدر الإمكان، العمل على إصلاح الأجزاء التالفة بدلا من استبدالها.
- أي مقترح تدخل يجب أن يصاحبه تنفيذ برنامج يعمل على مراقبة وضبط العمل أثناء التنفيذ.
- أي إجراءات يصعب التحكم فيها أثناء العمل يجب تجنبها.
- يجب توثيق جميع أعمال الفحص والمراقبة وحفظها كجزء من تاريخ المنشأ.

التوثيق والترميم والإشكاليات المصاحبة لهما: –

أولاً: التوثيق (أسلوبه وأهميته)

هي عملية جمع المعلومات والبيانات ميدانياً، وتوثيق تلك المعلومات بالوصف والرسم الهندسي، الى جانب التوثيق بالتصوير، بالإضافة الى توثيق الوضع الراهن للمعلم وتحديد الأضرار وأسبابها ووضع مقترحات لمعالجتها، وتبدأ اعمال التوثيق بالمعاينة والفحص الأولي من قبل فريق التوثيق، ويعتبر التوثيق هو الخطوة الأولى من التدخل ويسبق أي تدخل ميداني لترميم مبنى أثري.

ولتنفيذ أعمال (التوثيق): يجب تشكيل فريق متخصص (أخصائيين وفنيي أثار، مهندسين معماريين وإنشائيين) وتخصصات أخرى (قد يتطلب الاستعانة بهم).

أهمية التوثيق:

١) التعرف على الأهمية الأثرية والقيمة التاريخية التي يشكلها المبنى وبالتالي تحديد موقعه او مكانه على قائمة الأولويات حسب تلك الأهمية.
٢) تحديد حالة المعلم والأضرار التي اصابت عناصره المعمارية والزخرفية ومدى احتياجه للترميم.
٣) تحديد واختيار الاستراتيجية المناسبة، وتحديد نوعية التدخلات وأماكنها، وكذلك المساعدة على اختيار أسلوب الترميم أو الصيانة الصحيحة والمناسبة له.
٤) تسهيل الحصول على معلومات المعلم للباحثين والمهتمين بهذا المجال.

وهناك **خطوات ومعايير لعملية التوثيق** نوجزها فيما يلي:

التوثيق الوصفي: ويشمل الاتي:

- وصف أثري تفصيلي للمبنى (عناصره المعمارية الرئيسية –عناصره الزخرفية – ملحقاته)
- نبذة تاريخية مختصرة عن المبنى.
- التطرق الى البيئة المحيطة بالمعلم.

التوثيق الهندسي (الرفع المعماري): وعملية الرفع المعماري (الرسم الهندسي) للمبنى تتطلب تنفيذ:

- أعمال ميدانيه: يتم فيها عمل رسم مبدئي (drawings Sketch) وأخذ المقاسات .
- أعمال مكتبية: يتم فيها تحويل الرسومات السابقة إلى رسومات نهائية على جهاز الحاسوب.[١]

ويراعى أثناء الرفع المعماري أن يتضمن الاتي:

- مخطط أفقي عام للمبنى و(اظهار علاقة المبنى بمحيطه) .
- رسومات للوجهات الخارجية والداخلية.
- قطاعات رأسية لجدرانه.
- رسم وتفريغ لجميع العناصر المعمارية والزخرفية من أعمدة وأبواب ونوافذ وزخارف وغيرها.

[١] المحاري ،المرجع السابق، صفحة ١٦٣

- (ويمكن الحصول على رسم ثلاثي الابعاد للمبنى او المعلم باستخدام جهاز يعرف بجهاز المسح بالليزر Scanning Laser، يقوم برسم المبنى عن طريق مسحه بالليزر لنحصل في النهاية على رسم ثلاثي الأبعاد بدقة تصل إلى أجزاء من الملميتر)[١].
- تحديد الأضرار وإظهار جميع مظاهر التلف الموجودة على تلك الرسومات. (عمل مفاتيح تبين العناصر المختلفة وتبين أنواع مظاهر التلف).
- إعداد جدول بالأضرار ومقترحات معالجاتها (الجدول المرفق)

نوع الضرر ومكانه (وصف الضرر)	سببه	رمز الضرر	مقترح المعالجة	رمز المعالجة

التصوير: هناك ثلاث طرق أو سائل للتوثيق بالتصوير هي:

١) تصوير فوتوغرافي أو رقمي –تصوير فيديو –تصوير (فوتوجرامتري).
٢) تصوير جميع واجهات المبنى وعناصره المختلفة سوى عناصره المعمارية او الزخرفية.
٣) تصوير جميع المشاكل ومظاهر التلف.

وعند أخذ الصور التوثيقية يفضل: (وجود مقياس رسم (سكيل) يحدد حجم مكونات الصورة –الترميز لمعرفة مكان التقاطها.

وعموماً فإن عملية (التوثيق) تستمر اثناء التدخل (الترميم) لتوثيق جميع مراحل الترميم أو أشكال التدخلات المختلفة وأماكنها، كما انها تنفذ بعد انتهاء أعمال الترميم بشكل نهائي ليتم إخراج رسومات وصور نهائية لتوضيح نتائج ذلك التدخل. [٢]

ثانياً: عوامل وأسباب تلف وتدهور المباني والمعالم الأثرية:

تتعرض المباني التراثية إلى عدة عوامل خارجية تؤثر عليها وتؤدي إلى تلف وتدهور حالتها ومن هذه العوامل: (عوامل طبيعية – عوامل البيئية المحيطة – عوامل بيولوجية – عوامل بشرية).

[١] المحاري، المرجع السابق، صفحة ١٦٣
[٢] المرجع السابق صفحة ١٦٣

ويرى الدكتور (المحاري) [١] " أن عوامل التلف هي المسببات التي تعمل على حدوث ضرر بمواد البناء المستخدمة في تشييد المباني التراثية وتؤدي إلى حدوث مشاكل لها تهدد سالمتها وبقائها. وعندما تزداد قوة هذا المسبب تزداد نسبة الضرر الناتج عنه، ومن أهم العوامل (**الفيز وكيميائية**) التي لها تأثير على مواد البناء القديمة هي تأثير درجات الحرارة واشعة الشمس، الرطوبة، الرياح، والكوارث الطبيعية، وكذلك الناتجة عن تأثير النشاط (البيولوجي) للنباتات والحيوانات والطيور. أما النوع الآخر من عوامل التلف هو **تأثير العنصر البشري**، وأهم تلك العوامل البشرية:

١) تأثير التقادم الزمنى (التدهور): وينتج عادة من الإهمال وسوء الاستخدام وعدم الصيانة والنظافة[2].
٢) التوسع العمراني.
٣) التدخلات غير المناسبة

وهذه العوامل تعمل في الطبيعة متحدة مع بعضها كعامل تلف واحد ضد مواد البناء في المبنى الأثري. وتعتبر عملية تشخيصها من أهم الخطوات في عملية علاج المباني؛ فمن خلال التعرف على مسبب التلف يمكن الوصول إلى أسلوب العلاج والتدخل المناسب الذي يؤدي إلى القضاء على المشكلة والسبب ومن ثم التحكم فيه [٣].

ويجب النظر الى البيئة المحيطة بالمبنى الأثري وتأثيراتها السلبية عليه ومحاولة حل المشكلات البيئية المحيطة، فترميم وصيانة المبنى فقط دون النظر الى البيئة المحيطة به يعتبر مجرد مسكن فقط وليس حل يجنب تكرار الاضرار والتلف مرة آخري.

فحل المشكلات المحيطة بالمبني الأثري أو المنطقة الأثرية التي يقع فيها الأثر بشكل يضمن عدم تكرار التلف (والأضرار) على المبني الأثري مرة أخرى هو ما يعرف بـ (التنمية المستدامة)[٤].

[١] المرجع السابق صفحة ١٠٩
[2] مكي، المرجع السابق صفحة ٤٤٢
[٣] المحاري المرجع السابق، صفحة ١٠٩
[٤] مكي، المرجع السابق – صفحة ٤٤٥

ثالثاً: صعوبات الحفاظ وإشكاليات عملية الترميم

تواجه عملية الحفاظ والترميم والصيانة بشكل عام إشكاليات كثيرة، لعل أبرزها ضعف الإمكانات المادية (المحلية) وشحة التمويل المالي (الخارجي)، الى جانب إشكاليات إدارية تمثلت في تداخل الاختصاصات وتجاوز جهات لاختصاصاتها ومهامها على حساب الجهة المختصة والمخولة قانوناً، فاقم هذه الاشكاليات غياب استراتيجية عامة واضحة معينه للتعامل مع المعالم الاثرية (الإسلامية) مما ساهم بشكل كبير في حدوث تدخلات عشوائية وتنفيذ أعمال ترميم غير مناسبة.

وكان وما زال لهذه الاشكاليات أثرها السلبي والكارثي على كثير من المعالم الاثرية (الإسلامية) المهمة في عموم اليمن، خاصة تلك المعالم الموجودة داخل المدن، وفي مقدمتها مدينة صنعاء (القديمة)، يرى د/ غيلان[١] أن هذه المدينة استمرت كمحطة تجارية منذ عصر ما قبل الإسلام، وتطورت بداية العصر الإسلامي، حيث بدء التأسيس لإقامة مجتمع حضري ''بعد بناء جامعها الكبير وسط المدينة سنة (٦ هجرية)، فشيدت الأسواق المتنوعة حول الجامع الكبير وكذلك المباني الأخرى المختلفة ومنها المساجد كما يرى أن تلك المباني والمساجد تعرضت لكثير من الهدم والتخريب بسبب تزايد عدد سكان مدينة صنعاء، حيث هدمت بغرض توسعتها لتستوعب عدد أكبر من المصليين، دون مراعاة الجانب التاريخي والاثري لتلك المساجد ، وقد تمكن أثناء بحثه الميداني (في موضوع المحاريب) نهاية القرن الماضي من إحصاء (٣٠) مسجداً تعرضت للهدم والتوسعة مما أدى الى تشويه ملامحها الأثرية وفقدانها لكثير من عناصرها المعمارية والزخرفية وأشار الى أن محاريب مساجد صنعاء لم تسلم من ذلك العبث فقد تعرضت هي الأخرى للطمس بالجص أو بالطلاء (الرنج)، وذلك بحجة (عمل الخير) أو لموقف فقهي متشدد من (بدعة) المحاريب [٢].

وقبل تناول هذه الاشكاليات (أسبابها ومقترحات الحلول) ننوه الى ترابط هذه الإشكاليات وتداخل مسبباتها وتأثيراتها على بعضها.

---

[١] غيلان حمود غيلان '' د ''، محاريب صنعاء، حتى القرن (١٢ هـ -١٨ م)، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة (صنعاء) (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، المقدمة صفحة ٣٧

[٢] غيلان ، المرجع السابق صفحة ٣٧

أهم الإشكاليات:

١ – تداخل الاختصاصات: (إشكالية إدارية)

منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي عانت المعالم الأثرية (الإسلامية ، المساجد في مقدمتها) من تدخلات عشوائية من قبل جهات منفرده غير متخصصه أو بمبادرات فردية بعيداً عن الجهات المختصة ، ونتج عنها فقدان وضياع أو تشوية لكثير من تلك المعالم ، تمثلت تلك التدخلات في تنفيذ إضافات واستحداث عناصر معمارية وانشائية دخيلة بمواد حديثة داخل تلك المعالم الى جانب تنفيذ ترميمات ارتجالية غير مناسبة وغير مدروسة تم خلالها إزالة عناصر معمارية وزخرفية قديمة ، وما زالت معظم مساجد صنعاء القديمة تشهد على تلك الأعمال العشوائية رغم أن تنفيذ بعضها كان بحسن نيه (لفاعل الخير) إلا أنها ألحقت أضراراً بالغه بتلك المعالم المهمة .

وساهم تجاوز بعض الجهات لاختصاصاتها ومهامها على حساب الجهة المختصة والمخولة قانوناً وكذلك اشتراك أكثر من جهة في مسألة تبعية هذه المعالم الاثرية (الإسلامية) في توسع وانتشار تلك التدخلات غير المناسبة والعشوائية حيث كان لتداخل الاختصاصات وتجاوز الجهات الدور المناط بها حسب اختصاصها دوراً كبيراً في ذلك.

الأمر الذي يحتم إيجاد ووضع ضوابط ولوائح قانونية منظمة لإدارة أعمال الترميم، تؤدي الى تجنب التداخل والتجاوز في الاختصاصات والمهام وتلزم تنفيذ العمل وفق قواعد فنية تضمن الحفاظ على المبني الأثري وعدم تغيير معالمه بما يضمن بقاء هويته المعمارية التي كان عليها.

وللتنسيق بين الجهات المسئولة عن المعلم الاثري أهمية كبيرة في حل هذه الإشكالية ، لما له من دور ومردود إيجابي في تجنب الوقوع في الأخطاء الكارثية ، والأمثلة على تلك الأخطاء كثيرة ومحزنه ، كان آخرها ما حدث مؤخراً (نهاية عام ٢٠٢١م) لعدد من مساجد صنعاء القديمة من أعمال عشوائية تمت دون تنسيق وأدت الى الأضرار ببعض تلك المساجد وشوهت بالملامح الأثرية لبعضها الأخر(كالنهرين ، والعلمي ، ومسجد جناح ..... الخ) ، وبالمقابل اثمر التنسيق وانعكس مردودة الإيجابي على عملية ترميم جامع الأمام الهادي (صعدة) ، فتم تنفيذ أعمال الترميم وفق دراسات متخصصة ، وخطوات متأنية تعطي الجانب الأثري والتاريخي الأولوية في الاهتمام قبل أي شيء ، والتي نتج عنها اكتشافات أثرية مهمة في الموقع (اكتشاف الجامع القديم) .

٢- استراتيجية التعامل مع المعالم (مشكله مالية)

إن غياب استراتيجية عامة واضحة للحفاظ وللتعامل مع المباني والمعالم الأثرية يشكل خطراً بالغاً يهدد تلك المعالم بالزوال والدمار الى جانب المخاطر الأخرى.

وكون تلك المخاطر تهدد الإرث الحضاري والثقافي لليمن المتمثل معظمه في الفن المعماري الذي تتميز به كل اليمن، وكونه يمثل ارثاً انسانياً متميزاً بأصالته وجماليته البديعة ويجب حمايته والحفاظ عليه، فقد جاوز استشعار تلك المخاطر النطاق المحلي الى النطاق العالمي، وأدى ذلك الى تحرك محلي وخارجي نتج عنه القيام بتنظيم بعض الندوات واللقاءات والمحاضرات العلمية بدعم من المنظمات الدولية والمعاهد العلمية بهدف مواجهة المخاطر ووضع استراتيجية للحفاظ على الموروث الثقافي بشكل عام وعلى النمط المعماري بشكل خاص. وأثمرت تلك التحركات لاحقاً الى قيام اليونسكو بضم (٥) مواقع يمنية الى (قائمة التراث العالمي) كمواقع ذات أهمية تراثية وحضارية طبيعية يجب حمايتها والحفاظ عليها هي:

- في عام ١٩٨٢م مدينة شبام القديمة وسورها. – محافظة حضرموت
- وفي عام ١٩٨٦م تم ضم مدينة صنعاء القديمة، وقد وصفت أو عرفتها اليونسكو (على صفحة موقعها) بأنها أصبحت مأهولة بالسكان منذ أكثر من ٢٥٠٠ سنة. وتحولت المدينة في القرنين السابع والثامن (الهجريين) الى مركز مهم لنشر الإسلام، فحافظت على تراث ديني وسياسي يتجلى في (١٠٦) مساجد و (٢١) حماماً و (٦٥٠٠) منزل تعود الى ما قبل القرن الحادي عشر''.
- وفي عام (١٩٩٣م) ضمت زبيد التاريخية.
- وفي عام (٢٠٠٨م) أعلن أرخبيل سقطرى (كموقع ومحمية طبيعية).
- ومؤخراً عام (٢٠٢٣م) المواقع القديمة لمملكة سبأ في مأرب.

وأثمرت تلك التحركات الى تنفيذ ترميمات أثرية لمعالم إسلامية في أواخر القرن الماضي أهمها:

١) ترميم مسجد العباس – أسّناف خولان – محافظة صنعاء
٢) ترميم مدرسة العامرية – رداع – محافظة البيضاء
٣) ومؤخراً بداية القرن الحالي – ترميم في الجامع الكبير – صنعاء القديمة
٤) ترميم جامع الأشرفية – مدينة تعز – محافظة نعز

وكان نجاح تلك المشاريع مرهوناً (في إمكاناته المادية –المالية) بالتمويل الخارجي الذي ساهم بشكل كبير الى جانب المساهمة في الجانب الفني والتنفيذي، إلا أن ذلك النجاح لم يحفز أو يؤدي (محلياً) الى تبلور رؤية صحيحة لتحديد أو تبني استراتيجية عامة واضحة للتعامل مع باقي المعالم الأثرية الإسلامية المعرضة للخطر حيث شكل الشح في الإمكانات المالية عائقاً امام تنفيذ استراتيجية للتعامل مع العدد الكبير من المعالم وأرتبط بشكل أساسي بتلك الإمكانات المادية (المالية) وظل التعامل مع تلك المعالم بشكل منفرد يبرز عند تفاقم تلك المخاطر وتحولها الى مخاطر مهددة للمعلم بالانهيار التام والازالة، وفي أحسن الأحوال قد يخضع هذا المعلم لترميم إنقاذي مستعجل لا يحقق الهدف المرجو من عملية الترميم بشكل مرضي.

ان تبني استراتيجية معينة للتعامل مع المعالم تلك لابد وان تكون عملية التوثيق هي نقطة البداية والخطوة الأساسية ،و ستمكننا من وضع أولوية للتعامل مع ذلك الكم الكبير من المعالم ، وذلك بتحديد أهمية المعلم ، ومدى حالة الأضرار فيه ، وبالتالي تحديد مستوى التدخل و احتياجه للترميم أو الصيانة أو غيرها ، ومن المهم قبل عملية التوثيق إجراء مسح ميداني للمعالم والمساجد الأثرية كمرحلة تمهيدية ،حيث سيزودنا هذا المسح بمعلومات مهمة ستمكننا من تحديد ووضع أولوية بالمعالم المستهدفة لعملية التوثيق نفسها حسب أهميتها ، وهذا سيساهم كثيراً في حل مشكلة الإمكانات المادية.

اما عملية التوثيق نفسها ففي اعتقادنا أن مشروع (توثيق وتقييم المعالم الإسلامية تحت الخطر) والذي يقوم بالأشراف عليه (الصندوق الاجتماعي للتنمية – وحدة التراث) بالاشتراك مع (معهد الآثار الشرقية بروما) , الى جانب شراكة (الهيئة العامة للآثار والمتاحف) و(الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية) وبتمويل من (منظمة الف) كان خطوة جيدة ومثمرة خاصة وان ذلك المشروع نفذ بأسلوب وبمعايير علمية وكان مرتكزاً ومعتمداً في تنفيذ أعماله الميدانية والمكتبية على كوادر يمنية خالصة و متخصصة (خبراء و أخصائيين أثريين ـ مهندسين) [١]* الى جانب متدربين

حيث نفذت أعمال المرحلة الأولى والثانية في الفترة الواقعة بين عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢م)، وبلغ عدد المعالم والمساجد التي تم توثيقها في ذلك المشروع (٥٣) توزعت في عدد من المحافظات هي: (محافظة صنعاء، وحضرموت، ذمار، الحديدة، عدن، صعدة، تعز، البيضاء، الى جانب مدينة صنعاء القديمة)، ونأمل استمرار ذلك المشروع واستكمال باقي مراحله، أو تبني استكمال التوثيق.

١ (***) للباحث شرف المشاركة في مرحلته الثانية كرئيس فريق.

٣- التدخلات العشوائية: (غير المناسبة من الناحية الفنية)

هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الإنسان تجاه المباني الأثرية سواء من قبل القائمين على هذه المباني أو من قبل المختصين في ترميم وصيانة التراث الثقافي.

خلال الخمسين السنة الماضية تعرضت كثير من المعالم الاثرية الإسلامية اليمنية (أبرزها المساجد) لتدخلات عشوائية (تجديدات وإضافات مستحدثة) وكذلك ترميمات عشوائية غير مناسبة (غير مدروسة – غير متخصصة) أدت الى حدوث أضرار بالغة وتشوهات غيرت الملامح الاثرية لبعض المعالم واختفاء بعضها الأخر إما للقيام بترميم خاطئ تم للمبنى الأثري ناتج عن عدم اتباع الأسس العلمية الصحيحة للترميم ونقص الخبرة والتي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات خاطئة مثل أعمال إعادة البناء والاستكمال غير الصحيحة أو استخدام لمواد غير مناسبة ، أو نتيجة أعمال ترميم سابقة (ترميم إنقاذي) كانت مسبقا حلا سريعا وتدخلا طارئا لإيقاف تدهور المبنى أو انهياره، ولكنها على المدى البعيد بدأت بالتأثير سلبا على قيمة المبنى وأصالته وسلامته.

أن الالتزام بإتباع أسس ومعايير الترميم والصيانة، وتنفيذ أعمال الترميم بواسطة أشخاص ذوي خبرة، ولديهم قدر كاف من التدريب وكذلك القيام باختبارات وتجارب قبل عملية المعالجة للتأكد من مدى صلاحية الخطوات العلاجية المراد اتخاذها سيؤدي (من الناحية الفنية) الى تجنب التدخلات غير المناسبة التي تنفذ بشكل خاطئ يؤثر على المبنى الأثري ويفقده قيمته الأثرية وأصالته.

وبعد استعراض أهم الإشكاليات ومحاولة تحليلها واقتراح حلول ومعالجات لها صار من المناسب وجود أليه تنفيذية تستوعب مقترحات الحلول تلك في مقترح واحد، (من الأنسب طرحه نهاية هذا العنوان) وفيما يلي عرض لهذا المقترح تحت عنوان رئيسي:

رابعاً: مقترح: انشاء وحدة تنفيذية لترميم وصيانة المعالم الأثرية الإسلامية:

أهداف الوحدة التنفيذية:

١) الهدف الرئيس هو الحماية والحفاظ على المعالم الأثرية (الإسلامية) وذلك بترميمها وصيانتها بأسلوب أثري علمي متخصص.
٢) تنفيذ اعمال الترميم بأيد ماهرة وعقول تعي انها تتعامل مع تراث وهوية أمة، الى جانب كونها متخصصة وذات خبرة في هذا المجال.

٣) العمل على تدريب كوادر فنية جديدة في جميع مجالات الترميم الاثري الى جانب الترميم المعماري. بهدف رفد هذا المجال بكوادر مؤهله جديدة تعوض التناقص والتطفل في هذا المجال التخصصي.

٤) تكثيف الجهود وجمع المجهود والقدرات العلمية والمادية والفنية في بوتقة واحدة مشتركة لصلح هذه المعالم الاسلامية المهمة.

٥) إنقاذ تلك المعالم بتوثيقها واعداد دراسات متخصصة لترميمها وتأهيلها.

٦) وضع حد للأعمال العشوائية الغير متخصصة التي تتدخل لترميم هذه المعالم ولا تفرق في تنفيذ أعمالها بين الترميم والتجديد، مما يؤدي الى ضياع وفقدان الملامح الاثرية لتلك المعالم.

الجهات المؤسسة للوحدة التنفيذية:

(الهيئة العامة للأثار والمتاحف –الهيئة العامة للأوقاف –الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية) الى جانب جهات وكيانات أو تخصصات يتم إشراكها أو الاستعانة بها حسب متطلبات الأعمال*.

مهام الوحدة التنفيذية:

- القيام بإجراء وتنفيذ أعمال الترميم الأثري الشامل للمعلم الأثري والتاريخي (الإسلامي) المستهدف والمختار من قبل الجهات المعنية.
- اعداد دراسة توثيقية (أثرية وهندسية) متخصصة للمعلم المستهدف
- القيام بالتجهيزات والاستعدادات الأولية الميدانية اللازمة للبدء بأعمال الترميم، وهي احتياجات تختلف من معلم الى اخر مثل السكن وورش تنفيذ الاعمال وغيرها
- توفير أي أدوات او معدات قد يحتاجها العمل الميداني.

وتختلف المهام عند تحديد نوع التدخل الذي يحتاجه المعلم. حيث قد يكون تدخل للترميم المعماري أو تدخل للترميم الزخرفي وقد يكون تدخل لترميم انقاذي أو للصيانة أو التأهيل:

* نزلت وزارة السياحة مؤخرا إلى بعض المحافظات لإجراء مسح لبعض المعالم الإسلامية وهي خطوة جيدة لو ان الوزارة استعانت بهيئة الآثار (المحرر)

أهمية انشاء هذه الوحدة التنفيذية:

١) ستكون أداة تنفيذية للجهات المتخصصة والمعنية بالحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية (الإسلامية) لتنفيذ أعمال الترميم ذاتياً بعيدا عن شركات المقاولات (أسلوب المقاولة) التي تتدخل في فنيات عملية الترميم، وتستخدم الأساليب السهلة في التنفيذ على حساب الناحية الفنية، كما تعمل على تحقيق المكاسب المادية على حساب المعلم الأثري والتاريخي مثل محاولة زيادة بنود العمل بهدم اجزاء من المبني وإعادة بنائها دون ان تكون هذه الأجزاء في حاجة إلى ترميم من الأساس.

٢) إيجاد حل لجزء كبير من الاشكالات والسلبيات التي تواجه العمل في مجال ترميم المعالم الاثرية والتاريخية الإسلامية لعل من أهمها:

- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (الاثار ـ الأوقاف) في هذا المجال والذي ينعكس سلباً على تلك المعالم الهامة وفتح المجال امام التدخلات العشوائية غير المسئولة.
- عدم وجود صيغة قانونية لصرف مبالغ تكاليف تنفيذ اعمال الترميم الأثري الا عبر طرح مناقصات يتقدم لها ويفوز بها أشخاص أو كيانات (مقاول) بعيدة كل البعد عن هذا المجال مما يؤدي حدوث كوارث بحق تلك المعالم، ومعروف أن هذه الاعمال تلزم لتنفيذها تشكيل فرق متخصصة مؤهلة علمياً وخبيرة ميدانيا ومسئولة مسئولية كاملة عن تلك الأعمال.
- غياب التجاوب الفوري لتنفيذ أعمال الترميم الانقاذي للمعالم التي تتطلب ذلك، بسبب الإجراءات، وإن نفذت أعمال إنقاذية تكون أعمالاً عشوائية غير مدروسة تشوه المعلم وقد تؤدي الى تفاقم الأضرار أكثر.

كما تأتي الأهمية في الحاجة لأنشاء وحدة تنفيذية في هذا الوقت ـ نظراً لعدم وجود شركات معتمدة وموثوقة متخصصة في مجال الترميم الأثري للمباني والمعالم الأثرية تكون بديلاً عن الاستعانة بمقاول غير خبير وغير متخصص ينشد التربح والمكسب المادي قبل أي اعتبارات أخرى.

الخاتمـــــة:

- التعريف بالمفاهيم المستخدمة في مجال الحماية والحفاظ على المباني الأثرية.
- تحديد بعض إشكاليات عملية الحفاظ والترميم (من واقع ميداني) ووضع مقترحات لحلها.
- إظهار اهمية التنسيق بين الجهات المختلفة التي لها علاقة بالمباني والمعالم الأثرية (الإسلامية).

أهم التوصيات والمقترحات:

وبناءً على ما تم عرضة من اشكاليات أو إشكالات طرحناها من واقع عملنا الميداني في هذا المجال، كان لزاماً علينا وضع توصيات عامة تساعد على ايجاد حلول لتلك الاشكاليات، حرصنا على تضمينها في الخاتمة بغية لفت النظر اليها لأهميتها. وحاولنا أن تكون مختصرة ومركزة كما حرصنا أن يكون (قانون الاثار اليمني) و(نصوص وتوصيات (معايير) الاتفاقيات والمواثيق العالمية) إطاراً مرجعياً لصياغتها.

١) تحديد الهدف من عملية الترميم حسب حالة الأثر حتى لا يتعرض المبني الأثري لسلبيات الاجتهادات المختلفة التي لا تستند إلى ضوابط او قواعد.
٢) والعمل على وضع ضوابط او لوائح أو كود (يمني) لعمليات الترميم والصيانة.
٣) تدريب الطاقة البشرية في مجال الترميم والآثار على فنيات أعمال الترميم والفصل بين المفاهيم المختلفة لعملية حماية او صيانة أو الحفاظ على المبني الأثري.
٤) العمل على نشر واستمرارية التقنيات والأساليب والمواد التقليدية في عمليات الحفاظ والترميم.
٥) إزالة المباني والجدران المستحدثة والتي تم بنائها بشكل عشوائي وتشوه المعالم.
٦) ضرورة وضع قوانين رادعة للتعدي على المعالم والمباني الأثرية.
٧) نشر الوعي الأثري لدي المواطنين للحفاظ على التراث وتوعية المجتمع بأهمية التراث العمراني، من حيث انه أحد مكونات الأرث الثقافي وعنصر من عناصر الهوية.
٨) العمل على وضع الأنظمة واللوائح بتنظيم وتطوير مبادرات ومساهمات القطاع الخاص الهادفة الى حماية وترميم وصيانة المعالم الأثرية (الإسلامية).
٩) جعل حماية التراث العمراني جزءاً من أهداف التخطيط العمراني عند وضع الاستراتيجيات والتخطيط، أو عند إعطاء رخص البناء والهدم والاصلاح. والعمل على تطوير لوائح وإجراءات

صارمة لمنع تجاوز قوانين وأنظمة حماية التراث العمراني تصل الى اجبار المخالف على هدم المبنى المخالف، وكذلك إلزام الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالعمل بهذه القوانين ومراعاتها عند تطوير المناطق الحضرية

١٠) حصر وتوثيق جميع المباني والمعالم الأثرية في اليمن، والعمل على تنفيذ واستكمال المسح الميداني للمعالم الاثرية الإسلامية (المساجد – الأضرحة – الاسبلة وغيرها) لتسجيلها وحصرها بشكل اولي، تمهيداً لتوثيقها توثيقاً علمياً ضمن استراتيجية يتم فيها تنفيذ مشاريع توثيق شامل تحدد أولوياته الأهمية التي يشكلها ذلك المعلم بناءً على ذلك المسح والتسجيل، وتكون قاعدة بيانات ومعلومات. وإتاحة استخدامها للباحثين والجهات المعنية والمهتمة.

١١) تشكيل فرق فنية تتضمن كوادر لكل ما يخص المبني الأثري من أعمال التسجيل والإشراف والترميم تضع الدراسة الفنية وخطط ترميمه والحفاظ عليه قبل البدء في عملية الترميم .

١٢) العمل على تطوير مناهج وطرق توثيق المعالم واستخدام التقنيات الحديثة في ذلك.

وفي الأخير لابد من الاشارة الى أن اليمن تحتل موقعاً مرموقاً ومتميزاً بين الحضارات الكبيرة، سواءً القديمة او الإسلامية، وذلك بسبب امتلاكها للمقومات التي جعلتها تحتل ذلك الموقع، والتراث المعماري المتمثل في المباني والمعالم الأثرية (القديمة –والإسلامية) يأتي على رأس تلك المقومات، ولذلك يجب حمايتها والحفاظ عليها، كما أن اليمن تمتلك من الخبراء وكوادر وطاقة بشرية ما يتيح لها عمل كود يمني للترميم يحد من الاعتماد على الخارج في الحفاظ على تراثها الحضاري والثقافي.

Abstruct:

The research dealt with the process of restoring Islamic monuments as an important and necessary means in preserving the cultural and civilizational heritage, of which Islamic buildings and monuments represent a large part. Focusing on describing and analyzing the problems facing the restoration process (especially the restoration of mosques) and developing proposals for solutions to those problems.

Before delving into these problems and their negative consequences, it was necessary to address Yemeni Islamic architecture and know its ancient origins, types, and the influences that influenced it, in addition to its importance.

It also dealt with the global definition of cultural heritage and the concepts of preservation and the strategy for achieving it. A detailed presentation of the principles and recommendations of (global agreements and covenants) related to conservation, the articles of which included many standards and caveats due to their importance in developing conservation plans and strategies.

The research also addressed the step that precedes the intervention process (for restoration), which is the stage of documenting the building or archaeological landmark. It was discussed in detail due to its importance. The research concluded with general recommendations and technical recommendations.

All of these are titles and concepts that we believe are important for officials and those working in this field (preserving the cultural-architectural heritage) to be aware of.

We hope that this will contribute to unifying the strategy for dealing with Islamic monuments and in exiting with a unified Yemeni code for its restoration process.

المراجع والمصادر:

- **أحمد عبد القوي محمد (أ.م. د)**: إشـــكالية اعمال الترميم والحفاظ على التراث المعماري من خلال ترميم بعض آثار البهنسا الإسلامية، مجلة دراسات في اثار الوطن العربي، العدد ١٨.
- **محمد العروسي (د)**: العمارة اليمنية في العصـر الإسـلامي، مجلة الاكليل العدد ٢٧، صـنعاء ٢٠٠٢م.
- **غيلان حمود غيلان (د)**، محاريب صنعاء، حتى القرن (١٢ هـــ -١٨ مـــ)، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة (صنعاء) (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).
- **سلمان أحمد المحاري (د)**: حفظ المباني التاريخية '' مبان من مدينة المحرق '' – المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم – الشارقة) ، (ICCROM 2017) .
- **عبد الرحيم يوسف احمد مكي** (أ): "دور الصيانة الوقائية في الحفاظ على المباني الأثرية"، مجلة العمارة والفنون، العدد ٩.
- المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNECO) – اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي – مركز التراث العالمي، ١٠ يوليو ٢٠١٩م. (تمت ترجمة هذه النســخة من المبادئ التوجيهية ونشــرها وطباعتها بدعم وتمويل المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي).

(١) جامع عبدالله بن حمزة وزخارف مصندقاتة الخشبية

(٢) محراب جامع المدرسة

(٣) محراب جامع العلمي – طمس الزخارف بالقص والطلاء

(٤) مسجد بيت عباد – السدة محافظة إب بعد هدمه

(٥) مسجد بيت عباد قبل الهدم

(٦ ، ٧) توضح البناء الاسمنتي للتوسعة في مسجد الصياد، وبناء بالبلك فوق مباني تابعه للمسجد

صور (٨، ٩، ١٠) لتوضيح الاستحداثات الجديد سنة (٢٠٢١ م) في مسجد العلمي بناء بمادة الياجور

وكذلك محاولة توسعة المسجد من الشمال وبناء التوسعة بمادة الحجر في بداية التسعينات

(١١) الاستحداث لخزان مياه من الخرسانة (١٢) استحداثات بالياجور

جامع الأمام الهادي – صعدة

(١٣، ١٤) هدم مسجد قديم يرجع بناؤه الى سنة ٩١٦ هجرية وبناء مكانه مسجد مسلح اسمنتي سنة ١٤٢٦ هجري، لم يتبقى من المسجد القديم سوى المنارة والمطاهير القديمة – مسجد العلفي – الروضة (شمال صنعاء)

(١٥) جامع النهرين يناير سنة ٢٠٢١م

(١٦) جامع النهرين سنة ٢٠٢١م

(١٧) الجامع الجديد ٢٠٢٣م

جامع النهرين – صنعاء

(١٨) تشويه المنارة بطلائها بلون احمر

(١٩) انشاء هنجر امامها لاستخدامه مخزن

(٢٠) الواجهة الخارجية (الجنوبية) للجامع

الجامع الكبير بقرية القابل ٢٠٢٣م

ريدان

الهيئة العامة للآثار والمتاحف
General Organization of Antiquities and Museums
صنعاء
١٤٤٥هـ-٢٠٢٤م
raydan@goam.gov.ye